الأنباء
الثلاثاء 6 مايو 2014

اللحام يوجه الدعوات إلى نظرائه في روسيا والصين وڤنزويلا والهند وكوبا

دمشق تدعو مراقبي «الدول الصديقة» لمواكبة الانتخابات الرئاسية

جرحى يعالجون في احد المشافي الميدانية في حلب أمس الاول (أ.ب)

عواصم ـ وكالات: وجهت السلطات السورية أمس دعوة لمراقبين من «الدول الصديقة» على حد وصفها لمراقبة انتخابات رئاسة الجمهورية التي قررت عقدها في الثالث من الشهر المقبل.

وقالت وكالة الانباء الرسمية السورية (سانا) ان رئيس مجلس الشعب محمد جهاد اللحام «وجه رسائل دعوة إلى رؤساء مجالس الشعب والنواب والجمعيات الوطنية في عدد من الدول الصديقة لإيفاد مجموعة من أعضاء برلماناتها والمختصين بالشأن الانتخابي لمواكبة الانتخابات الرئاسية في سورية المزمع إجراؤها في الثالث من الشهر المقبل».

وقال اللحام في نص رسائل الدعوة الموجهة خلال الجلسة التي عقدت أمس «أعلمكم بأنه قد تقرر إجراء الانتخابات الرئاسية في الجمهورية العربية السورية بتاريخ 3 يونيو 2014 تنفيذا لما جاء في الدستور السوري والقوانين المرعية في سباق رئاسي حقيقي تقدم إليه 24 مرشحا ينتمون لتيارات وأحزاب مختلفة ويمثلون المجتمع السوري بأطيافه ومكوناته الاجتماعية والسياسية المتنوعة»، مضيفا «إنه من دواعي سروري أن أدعوكم لإيفاد مجموعة من أعضاء برلماناتكم الموقرة ومن المختصين بالشأن الانتخابي في بلدانكم الصديقة لمواكبة الانتخابات الرئاسية في بلدنا والاطلاع على سيرها إيمانا منا بمواقفكم الموضوعية المؤيدة للشعب السوري وحقه في اختيار مرشحه الرئاسي ومستقبله السياسي بكل نزاهة وحرية وشفافية دون تدخلات خارجية».

ووصف اللحام الانتخابات بـ «العملية الديموقراطية الحرة التي تجري في جو من التنافس بين عدد من المرشحين لرئاسة الجمهورية لأول مرة في تاريخ سورية»

واعتبر أن الشعب السوري «يقول كلمته ويختار رئيسه بكل حرية وديمقراطية» منتقدا ما وصفه بـ «الحرب السياسية والإعلامية المنهجة التي تشنها دول ومؤسسات إعلامية غربية وعربية ضد سورية وشعبها منذ بداية الأزمة حتى اليوم وتعمل على تشويه الحقائق وتزييفها خدمة لمخطط ضرب سورية»، مشيرا إلى أن هذه الجهات المذكورة لا تخفي انزعاجها وغضبها من إجراء الانتخابات الرئاسية السورية في مواعيدها ومهلها الدستورية بل تحاول التدخل فيها بشكل سافر رغم أنها شأن سيادي وقضية داخلية تخص السوريين وحدهم فهم من يقررون نتيجتها بأنفسهم بموجب القوانين الوطنية والدولية. وقالت «سانا» ان هذه الدعوات «وجهت إلى كل من رئيس مجلس الدوما في روسيا الاتحادية سيرغي ناريشكين ورئيسة المجلس الاتحادي في روسيا الاتحادية فالنتينا ماتفينكو ورئيس المجلس الوطني لنواب الشعب في جمهورية الصين الشعبية زهانغ ديجانغ ورئيسة مجلس الشعب في جمهورية الهند ميرا كومار ورئيس الجمعية الوطنية في جمهورية جنوب إفريقيا ماكس فويزيل سي سولو» كما وجهت دعوات مماثلة الى كل من «رئيس مجلس النواب في البرازيل ورئيس الجمعية الوطنية في جمهورية ڤنزويلا البوليفارية ورئيس الجمعية الوطنية في جمهورية كوبا، ورئيس الجمعية الوطنية في جمهورية نيكاراغوا».

روسيا تسلّم سورية أولى دفعات طائرات «ياك ـ 130» قبل نهاية العام الحالي

موسكو ـ أ.ش.أ: وضعت السلطات الروسية المسؤولة عن صادرات الأسلحة الروسية جدولا زمنيا لتسليم 36 طائرة عسكرية من طراز «ياك ـ130» إلى دمشق بدءا من العام الحالي.

وقال مصدر قريب الصلة من شركة تصدير الأسلحة الروسية (روس أوبورون أكسبورت) في تصريح لصحيفة «كوميرسانت» أوردته على موقعها الإلكتروني إنه من المتوقع أن تتسلم سورية قبل نهاية العام الحالي أولى دفعات طائرات روسية من طراز «ياك ـ130» من أصل 36 طائرة تعاقدت على شرائها في عام 2011.وأضاف أن روسيا ستسلم النظام 9 طائرات قبل نهاية العام الحالي، ثم تسلمها 12 طائرة في عام 2015 و15 طائرة في عام 2016 طبقا لخطة تسليم طائرات «ياك ـ130» إلى سورية. وكانت الحكومة السورية قد تعاقدت على شراء 36 طائرة من طراز «ياك ـ130» في نهاية عام 2011. وفي شهر يونيو الماضي سددت سورية مقدمات هذه الطائرات بقيمة حوالي 100 مليون دولار.

وصممت طائرة «ياك ـ 130» أصلا لتدريب الطيارين وتعليمهم قيادة الطائرات المقاتلة الحديثة.. كما يمكن استخدامها كطائرة مقاتلة أيضا.

من جانبها، نقلت وكالة أنباء «نوفوستي» عن مصدر روسي أنه قد تم إنتاج الطائرات الأولى المخصصة لسورية، لكن الأمر يحتاج إلى اتخاذ قرار سياسي ليتم تزويد الطائرات بمحركات وتسليمها لدمشق.

جنبلاط: تأييدنا للثورة السورية مستمر

بيروت: قال رئيس جبهة «النضال الوطني» النائب وليد جنبلاط «إننا كنا ولا نزال إلى جانب الشعب السوري مع اندلاع الثورة السورية منذ نحو ثلاثة أعوام ونيف، ومع انطلاق المظاهرات الشعبية السلمية المطالبة بالحرية والديمقراطية والكرامة، ولا نزال إلى جانب هذه الحقوق المشروعة ضد الظلم والديكتاتورية والقمع، وان كانت الثورة قد تشوهت بشكل كبير بفعل العنف الدامي الذي مارسه النظام، من جهة، وبفعل غياب أي سياسة دعم واضحة من قبل المجموعة المسماة «أصدقاء سورية» ما أتاح المجال لدخول العديد من عناصر التعقيد على الثورة بهدف حرفها عن مسارها الأساسي، من جهة أخرى».

وأكد أن «تأييدنا للثورة السورية قائم ومستمر، إلا أننا نرفض وندين أي استدعاء للعامل الاسرائيلي كما تسربت بعض المعلومات حول تعاون أمني أو استخباري من قبل بعض الجهات في الثورة التي أصبحت بمنزلة قاعدة ارتكاز للاستخبارات الاسرائيلية، وهذه مسألة في غاية الخطورة وتناقض كل المسار التاريخي لسورية عربية ووطنية، وتعطل إمكانية قيام سورية تعددية متنوعة عروبية، ومن المحتمل جدا أن تعجل بدفع سورية نحو التفتيت أو التقسيم كما كان الحال في لبنان خلال الحرب الأهلية والاحتلال الاسرائيلي لأجزاء واسعة من أراضيه. ولفت إلى أن «عامل التدخل الاسرائيلي المباشر، معطوفا على العديد من العوامل المماثلة الأخرى من حيث التدخلات الاقليمية والدولية يعيدنا إلى ذلك الكتاب الشهير الذي وضعه الكاتب الراحل باتريك سيل في منتصف القرن الماضي حول الصراع على سورية. وكل الأحداث الدامية المتلاحقة في سورية تذكرني بما قاله لي العماد حكمت الشهابي قبل أسابيع قليلة من وفاته: «سورية التي عرفناها يا وليد لن تعود». أما مسرحية الانتخابات الرئاسية السورية فوق أشلاء السوريين وعلى أطلال المدن والقرى السورية المدمرة فليست سوى مسرحية ثقيلة ستكون نتائجها دامية كما كانت السنوات الثلاث المنصرمة.

بعد أن اعتبره نائب الرئيس باطلاً

رئيس البرلمان يصادق على تعيين معيتيق رئيساً للحكومة الليبية

طرابلس ـ أ.ف.پ: حسم الجدل الذي اثارته جلسة اختيار رئيس الوزراء الليبي الجديد أحمد معيتيق أمس الأول وصادق المؤتمر الوطني العام (البرلمان) على تعيينه أمس في قرار وقعه رئيس المجلس نوري ابو سهمين.

وبعد يوم من جلسة تصويت عمتها الفوضى وخلاف سياسي ـ قضائي بين الأعضاء حول حصول معيتيق على النصاب اللازم من الاصوات، قالت وكالة الأنباء الليبية الرسمية، إن المؤتمر أصدر القرار رقم (38) لسنة 2014 عين بموجبه «أحمد عمر معيتيق رئيسا للحكومة المؤقتة ويكلف بتشكيل حكومته وتقديمها الى المؤتمر الوطني العام لنيل الثقة خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوما من تاريخ هذا القرار».

وأكد النائب طاهر المكني لوكالة فرانس برس ان القرار وقعه بالفعل رئيس المؤتمر الوطني العام الذي لم يحضر جلسة التصويت الاحد. ورئيس المؤتمر الوطني غائب عن الساحة السياسية منذ عدة اسابيع ويطالب عدة نواب باستقالته.

وفي الآونة الأخيرة اعلن المجلس ان ابو سهمين في الخارج «لتلقي العلاج الطبي».

ولم يعرف حتى الآن ما اذا كان قرار ابو سهمين سيضع حدا لخلاف سياسي قضائي يدور حول انتخاب معيتيق الذي يحتج عليه عدة نواب ونائب رئيس المجلس عز الدين العوامي الذي ترأس جلسة التصويت وألغى تعيين رئيس الوزراء الجديد.وكان العوامي وجه أمس الأول رسالتين الى الحكومة واعضاء المجلس جاء فيها ان انتخاب معيتيق هو «إجراء باطل مخالف للقوانين ولا مجال للاعتداد به وتنفيذه، وعلى الحكومة الحالية الاستمرار كحكومة تسيير أعمال الى ان يتم منح الثقة لحكومة بديلة وفقا للاجراءات القانونية والدستورية السليمة».

وأضاف انه بنتيجة «التصويت لاختيار رئيس جديد للحكومة الموقتة تحصل السيد احمد عمر معيتيق على 113 صوتا بمعنى انه لم يتحصل على أغلبية 120 صوتا وهي النصاب القانوني الذي اقر لتعيين رئيس وزراء جديد بعد سحب الثقة من رئيس الوزراء السابق» علي زيدان.

وتابع العوامي في رسالته إنه «بعد تمام عملية التصويت بالكامل قمت برفع الجلسة ممارسة لاختصاصي في افتتاح الجلسات وترأسها وإعلان انتهائها حسب الفقرة (6) من المادة (7) من النظام الداخلي للمؤتمر»، وتابع: «ما حصل بعد نهاية الجلسة من استمرار للاجراءات وزيادة أصوات والإعلان بفوز السيد المرشح بالثقة لتشكيل الحكومة هو إجراء باطل مخالف للقوانين ولا مجال للاعتداد به وتنفيذه».

وطالب العوامي الحكومة المؤقتة الحالية بالاستمرار في عملها، وهو ما ردت عليه الحكومة بالتأكيد على «التزامها بالتنفيذ الكامل لما يأتيها من رئاسة المؤتمر».

ويحظى رجل الأعمال معيتيق، 41 عاما، خريج جامعة هارفارد البريطانية، صاحب التوجهات الليبرالية المعتدلة بدعم سياسي قوي من كتلتي «العدالة والبناء»، و«الوفاء للشهداء» الإسلاميتين، ويملك سلسلة من الاستثمارات الضخمة بمجال السياحة والفنادق.

وخلا منصب رئيس الوزراء عقب استقالة عبدالله الثني قبل ثلاثة اسابيع على خلفية هجوم شنه مسلحون على عائلته بعد شهر من توليه منصبه.

«دولة القانون» ترفض حصر رئيس الجمهورية في الأكراد

كتلة «الحكيم»: رئيس الحكومة سيخرج حصراً من «التحالف» وترشح المالكي لولاية ثالثة مستحيل

بغداد ـ الاناضول: أعلنت كتلة المواطن التابعة للمجلس الأعلى الإسلامي الذي يتزعمه عمار الحكيم، أمس الأول، ان رئيس وزراء العراق القادم سيتم ترشيحه من كتلة «التحالف الوطني» حصرا، مشيرا إلى البدء بحوارات لإعادة ترتيب أوراق التحالف «الشيعي».

وقال رئيس الكتلة البرلمانية لكتلة المواطن «بيان جبر الزبيدي» في تصريح لمراسل الأناضول: «تجري الآن حوارات بين أطراف التحالف الوطني من أجل إعادة لحمه هذا التحالف»، لافتا إلى أن «رئيس الوزراء المقبل سينتخب في داخل التحالف الوطني».

وترى الأحزاب الشيعية المؤتلفة في «التحالف الوطني» الذي شكل الأغلبية في البرلمان العراقي عام 2010 ومنح منصب رئاسة الوزراء إلى نوري المالكي بأن ترشح «المالكي» لولاية ثالثة أمر «مستحيل»، بحسب تصريحات صحفية لقادتها.

وتحدد المادة 72 من الدستور العراقي ولاية رئيس الجمهورية بأربع سنوات، ويجوز إعادة انتخابه لولاية ثانية فقط، لكنها أطلقت ولاية رئيسي الحكومة والبرلمان من غير تحديد.

وأضاف «الزبيدي»، الذي شغل منصب وزير الداخلية عامي 2005ـ2006، أن «التحالفات الرئيسة الثلاثة كتلة المواطن، وتيار الأحرار، وائتلاف دولة القانون، هم من سيسمون رئيس الحكومة المقبلة وفق اتفاق ثلاثي أو ثنائي بين هذه الكتل».

ويضم التحالف الوطني الشيعي كتل التيار الصدري، والمجلس الأعلى الإسلامي، وكتلة الفضيلة، وتيار الاصلاح الوطني، وائتلاف دولة القانون، وتولى للثماني سنوات الماضية ترشيح رئيس للحكومة.

وتابع «الزبيدي»: «إننا نسعى الآن إلى إعادة ترميم التحالف الوطني، ونعيد لحمته من جديد ونحوله إلى مؤسسة حقيقية، لا اسم دون مضمون».

وتشهد العلاقة بين مكونات التحالف الوطني الرئيسية وهي ائتلاف دولة القانون وكتلة الأحرار وائتلاف المواطن خلافات عميقة بسبب ما أسمتها الأخيرتين تفرد رئيس ائتلاف دولة القانون ورئيس الحكومة نوري المالكي بالقرارات دون إشراك أطراف التحالف.

من جهة أخرى، رفضت كتلة «ائتلاف دولة القانون» التي يتزعمها المالكي، موقف رئاسة إقليم كردستان العراق من منصب رئيس الجمهورية، مشيرة إلى عدم وجود نص قانوني ودستوري يشير الى أن المنصب من حصة الأكراد.

جاء ذلك على لسان القيادي في الائتلاف، محمد الصيهود، لوكالة الأناضول، والذي قال إنه «لا يوجد في الدستور العراقي نصا يشير إلى وجود استحقاق قومي لأي مكون للمناصب الثلاثة في العراق، سواء كانت رئاسة الجمهورية، أو رئاسة الوزراء، أو رئاسة البرلمان».

وأضاف الصيهود أن «العملية السياسية في العراق ستمر بمرحلة جديدة بعد إعلان نتائج الانتخابات البرلمانية (التي جرت الأربعاء الماضي)، وهي الانتقال من مرحلة المحاصصة الطائفية الفئوية والتوافق والشراكة التي أفرزت سلبيات على الواقع العراقي إلى مرحلة الأغلبية السياسية».

وكانت رئاسة إقليم شمال العراق، قالت في بيان لها، يوم أمس الأول، إن منصب الرئاسة في العراق هو استحقاق الشعب الكردي، وسنسعى بكل قوتنا من أجل الحصول على هذا المنصب لهذا الشعب.

ويتولى جلال طالباني وهو كردي القومية رئاسة الجمهورية العراقية منذ ثماني سنوات، وقد تعرض لوعكة صحية قبل نحو عام، وتولى نائبه الشيعي خضير الخزاعي إدارة المنصب.

وتنتهي ولاية الطالباني الحالية في يونيو المقبل، بعد إنهائه لولايتين متتاليتين، مدة كل منهما أربع سنوات، ولا يتيح الدستور العراقي إعادة انتخابه لولاية ثالثة.

تقرير إخباري

«المقاتلون الأجانب» في سورية: قلق أوروبي وأميركي من مخاطر «العودة»

بيروت: تستضيف بروكسل هذا الأسبوع (8 الجاري) اجتماعا للدول الأوروبية المعنية بملف المقاتلين الأجانب المتوافدين من أوروبا للقتال الى جانب مجموعات متعددة على الأراضي السورية. ومن المقرر أن يشارك في الاجتماع وفد أميركي وقادة أمنيون يمثلون بعض دول الجوار السوري خصوصا تركيا والأردن، بالإضافة الى دول عربية أخرى مثل المغرب وتونس. وكان اجتماع عقد نهاية الشهر الماضي في لندن ضم وزراء داخلية بريطانيا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا وتركز على التعاون الأمني في موضوع مكافحة الإرهاب في ضوء تنامي ظاهرة المقاتلين العائدين من ساحات القتال وما يحملونه من خبرات مكتسبة في استخدام السلاح والمتفجرات.ورأى وزير الداخلية الفرنسي برنار كازنوف (في اجتماع لندن) أن الظاهرة «أوروبية»، مضيفا أن «معنى الاجتماع هو التحاور وتبادل الخبرات والعمل معا من أجل تفكيك الخلايا» العاملة على إرسال مقاتلين إلى سورية. وبحسب الوزير الفرنسي، فإن المساجد «ليست المسؤولة» عن تنامي هذه الظاهرة. ويرى الخبراء أن تجنيد المتطوعين للجهاد يجري غالبا عبر الإنترنت والمواقع الجهادية. وتقدر باريس أعداد المعنيين في الوقت الحاضر بهذه الظاهرة بنحو 700 شخص، بينهم نحو 300 يقاتلون على الجبهات السورية وآخرون متنقلون في الاتجاهين. ووفق الأرقام المعروفة، فإن 25 فرنسيا قتلوا في سورية، غالبيتهم من الجاليات العربية الإسلامية في فرنسا، ولكن بعضهم ممن اعتنقوا الإسلام حديثا.

ولم تتأخر السلطات الأمنية الفرنسية في البدء بتطبيق الخطة الأمنية لمحاربة تنامي ظاهرة توجه فرنسيين أو مقيمين على الأراضي الفرنسية إلى سورية للقتال في صفوف منظمات متطرفة، مدشنة بذلك أحد التدابير الرادعة التي نصت عليها الخطة الأمنية، وهي طرد الأجانب الضالعين في تجنيد الجهاديين وإرسالهم إلى الجبهات السورية أو الذاهبين بأنفسهم إلى هناك.

وتقول مصادر أمنية فرنسية، ان الطرد «سلاح مزدوج الفائدة»، بمعنى أنه من جهة يعد قصاصا رادعا للأجانب المقيمين على الأراضي الفرنسية، لأنه يحرمهم من العودة إلى فرنسا وإلى عائلاتهم وأقاربهم، ويعيدهم إلى بلدانهم الأصلية التي لا يعرفونها، ومن جهة ثانية، فإن الطرد وسيلة فعالة وجذرية لدرء مخاطر العائدين من سورية أو الساعين لإرسال مقاتلين إليها عن طريق منعهم من العودة إلى الأراضي الفرنسية.

ووفق التقديرات الأمنية الأوروبية، فإن ثمة لوائح اسمية باتت جاهزة لكل المقاتلين الأجانب على أرض سورية، وبعضها وصل عن طريق قنوات أمنية رسمية سورية، أو عبر جهات إقليمية، بينها شخصيات أمنية لبنانية على تماس مباشر مع هذا الملف.وثمة من يعتقد أن لبنان سيكون في صلب هذا التحالف الدولي ضد الإرهاب، وان خير دليل على ذلك، قرار تشكيل الحكومة والتوازنات التي حكمتها، وصولا الى بيانها الوزاري وما أنجز من خطوات أمنية قياسية في الشمال والبقاع، فضلا عن تفكيك العديد من الشبكات الإرهابية الخطيرة، خصوصا المرتبطة بـ «كتائب عبدالله عزام» بشراكة كاملة مع أجهزة أمنية واستخبارية عربية وغربية.

القلق الفرنسي ترافق مع أمرين:

● إعلان الحكومة البريطانية عن وجود تقارير استخبارية تفيد بتحضير «القاعدة» ومتفرعاتها لعمليات إرهابية ضد الملكة اليزابيت الثانية وقصر باكنغهام، ومع إعلان الحكومة البريطانية عن بدء تحقيقاتها في أنشطة جماعة «الإخوان المسلمين» وأفكارها، في مسار بدا مكملا للخطوات التي اتخذتها دول خليجية، خصوصا قرار وضع «الإخوان» ومجموعات أخرى ضمن قائمة المنظمات الارهابية المحظورة.

● إعلان المستوى الأمني الأميركي وكذلك السياسي أن ما يجري في سورية بات يهدد الأمن القومي العالمي، ذلك أن مئات لا بل آلاف المقاتلين المتشددين على أرض سورية يحملون جنسيات اميركية وأوروبية وهؤلاء سيعودون، إذا ظلوا على قيد الحياة، الى بلدانهم وسيشكلون خطرا على الدول التي يحملون جنسياتها، ناهيك عن قضية أخطر تتوقف عندها معظم هذه الدول، فالمقاتلون الذين توجهوا الى سورية، لم يذهبوا في اطار مبادرات فردية، بل ضمن مسار أمني منظم، وهذا يدل على وجود بنية تحتية صلبة لتنظيم «القاعدة» وأخواته. تقرير زارة الخارجية الأميركية عن «الإرهاب في دول العالم للعام 2013» الذي رفعته إلى الكونغرس قبل أيام، أورد أن «آلافا من المتشددين» سافروا إلى سورية للتدريب والقتال مع جماعات تحارب النظام السوري. وأضاف أن «البعض انضم إلى جماعات متطرفة عنيفة» وأن الولايات المتحدة ودولا غربية أخرى «تخشى أن يدبروا هجمات عند عودتهم إلى بلادهم».

القوات الحكومية تقتل 15 مدنياً في قصف الفلوجة

فصائل عراقية تعلن الحرب على «داعش»

ديالى ـ وكالات: أفادت مصادر أمنية في محافظة ديالى شمالي العراق عن وقوع صراعات ونزاعات بين تنظيم «داعش» و3 فصائل مسلحة في المحافظة، في وقت قتل 15 مدنيا على الأقل في قصف القوات العراقية للفلوجة أمس.

وأوضحت مصادر لوكالة الأناضول أن «معلومات استطلعتها العناصر الاستخبارية تشير إلى إعلان ثلاثة تنظيمات مسلحة هي أنصار السنة، والحركة النقشبندية وسرايا جيش محمد، الحرب على تنظيم داعش في مناطق حوض حمرين والأطراف الشمالية الشرقية من ديالى، ردا على اختطاف وقتل داعش لعدد من عناصر وقيادات النقشبندية وأنصار السنة».

وقد تراجع نشاط أنصار السنة في ديالى منذ عام 2008، بعد انشقاق أغلب عناصره وقياداته، وانضمام قسم منهم إلى المؤسسات الحكومية، في إطار المصالحة الوطنية، ومبادرة العفو عن المسلحين، ممن اقتصرت عملياتهم ضد القوات الأميركية قبل رحيلها من المحافظة.

وقال ضابط برتبة رائد في جهاز الاستخبارات العسكرية في ديالى لم يشأ كشف اسمه إن «وتيرة الصراع اشتدت في الآونة الأخيرة في شمال ديالى، بعد قيام مسلحي داعش بقتل وتفجير عدد من منازل تعود لتنظيمات مسلحة، انحصر نشاطها بعد عام 2009، سعيا من داعش لإرغام عناصر التنظيمات المسلحة بالانخراط في صفوفها».

وأضاف أن «التنظيمات المتنازعة مع داعش ترفض الانضمام إليها»، مستدركا «النزاع بين الفصائل المسلحة وداعش يعود لخلافات حول المناصب ومبايعة ما يسمى أمراء المناطق والولايات».

وبحسب الضابط، فإن هدف الجماعات المسلحة الاساسي هم الشيعة والقوات الامنية العراقية، مشيرا إلى أن تدخل المخابرات السورية، واختراقها للتنظيمات المسلحة في سورية انعكس على الجماعات المسلحة في العراق من أجل المصالح والمواقع بعيدا عن أي اقتتال جدي.

وبحسب المعلومات الأمنية فإن 15 فصيلا مسلحا كانت تنشط في ديالى، قبيل عام 2007، تلاشى خطر أغلبها باستثناء القاعدة بعد انسحاب العديد من التنظيمات المسلحة التي كانت تهاجم اهدافا للقوات الأميركية.

من جهة أخرى، قتل 15 مدنيا وأصيب خمسة بجروح أمس جراء سقوط قذائف هاون على مناطق متفرقة من الفلوجة بغرب العراق.

ونقل موقع (السومرية نيوز) عن المتحدث باسم مستشفى الفلوجة العام أحمد الشامي قوله إن المستشفى «استقبل، اليوم، 15 جثة وخمسة جرحى سقطوا إثر تعرض منازلهم لقصف بقذائف الهاون في مناطق متفرقة من المدينة».

وأضاف الشامي، أن «الجثث نقلت الى الطب العدلي، فيما تلقى الجرحى العلاج اللازم في طوارئ المستشفى».